

Distr.: General
21 July 2015
Arabic
Original: Arabic/English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ١٠٣ من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢		أولا - مقدمة
٣		ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٣		البرتغال
٤		إسبانيا
٨		قطر



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/70/150

170815 140815 15-12234 (A)



أولا - مقدمة

- ١ - أثنت الجمعية العامة، في قرارها ٨٠/٦٩، على بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط لما تبذله من جهود في مواجهة التحديات المشتركة، من خلال إجراءات شاملة ومنسقة، تستند إلى روح الشراكة المتعددة الأطراف، بغية تحقيق الهدف العام المتمثل في تحويل حوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة للحوار وعمليات التبادل والتعاون، بما يضمن السلام والاستقرار والازدهار، وشجعت بلدان المنطقة على تعزيز هذه الجهود بوسائل منها إقامة حوار تعاوني عملي المنحى على أساس دائم ومتعدد الأطراف فيما بين دول المنطقة، واعترفت بدور الأمم المتحدة في تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.
- ٢ - وسلّمت الجمعية العامة بأن إزالة أوجه التفاوت الاقتصادي والاجتماعي في مستويات التنمية وغير ذلك من العقبات، وكفالة الاحترام وتعزيز التفاهم بين الثقافات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، أمورٌ من شأنها أن تسهم في تعزيز السلام والأمن والتعاون فيما بين بلدان البحر الأبيض المتوسط من خلال المنتديات القائمة.
- ٣ - وأهابت الجمعية العامة بجميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط التي لم تنضم بعد إلى كافة الصكوك القانونية المتصلة بميدان نزع السلاح ومنع الانتشار التي تم التوصل إليها في مفاوضات متعددة الأطراف أن تقوم بذلك، مما يهيئ الظروف اللازمة لتعزيز السلام والتعاون في المنطقة. وشجعت جميع دول المنطقة على تهيئة الظروف اللازمة لتعزيز تدابير بناء الثقة فيما بينها بتشجيع المصارحة والشفافية الحقيقيتين في جميع المسائل العسكرية وبالمشاركة في حملة أمور منها تقرير الأمم المتحدة المتعلق بالنفقات العسكرية وتقديم بيانات ومعلومات مطابقة للواقع إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.
- ٤ - وشجعت الجمعية العامة بلدان البحر الأبيض المتوسط على مواصلة توطيد تعاونها في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك إمكانية لجوء الإرهابيين إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل، مع أخذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة في الاعتبار، وتوطيد تعاونها في مكافحة الجريمة الدولية ونقل الأسلحة غير القانوني وإنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، مما يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن والاستقرار في المنطقة، ويحول من ثم دون تحسين الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة، ويعرّض العلاقات الودية بين الدول للخطر، ويعوق تنمية التعاون الدولي ويؤدي إلى تفويض حقوق الإنسان والحريات الأساسية والأساس الديمقراطي للمجتمع التعددي.

٥ - وعلاوة على ذلك، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن وسائل تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويقدم هذا التقرير امتثالاً لذلك الطلب وعلى أساس المعلومات الواردة من الدول الأعضاء.

٦ - وفي هذا الصدد، وُجِّهَت مذكرة شفوية مؤرخة ٩ شباط/فبراير ٢٠١٥ إلى جميع الدول الأعضاء، تطلب إليها تقديم آرائها بهذا الشأن. وترد في الفرع الثاني أدناه الردود التي وردت حتى وقت إعداد هذا التقرير. وستصدر الردود الإضافية في شكل إضافات إلى هذا التقرير.

ثانياً - الردود الواردة من الحكومات

البرتغال

[الأصل: بالإنكليزية]

[٤ أيار/مايو ٢٠١٥]

أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة من جديد، في دورتها التاسعة والسنتين، وهي تشير إلى القرارات السابقة المتخذة بشأن هذا الموضوع، على أهمية التعاون فيما بين بلدان البحر الأبيض المتوسط بوصفه السبيل الأساسي لضمان السلام والأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة، التي تشمل البلدان الأوروبية، فضلاً عن المغرب العربي والشرق الأوسط.

وتشارك البرتغال في عملية التعاون في مجال الدفاع مع بلدان البحر الأبيض المتوسط من خلال مشاركتها النشطة في المشاريع التي تسهم في تعزيز العلاقات بين البلدان الأوروبية ومنطقة الشرق الأوسط. وتشمل هذه المشاريع الشراكة الأوروبية المتوسطية وعملية برشلونة التي أدت إلى إنشاء الاتحاد من أجل المتوسط الذي يشمل البرتغال في عضويته، وتحالف الحضارات، وما إلى ذلك.

وتشارك البرتغال أيضاً في مبادرة مجموعة الـ ٥+٥ للدفاع، التي تشمل إجراءاتها المتعلقة بالتعاون العسكري ومسائل الأمن وحالات الطوارئ المدنية، ١٠ بلدان من منطقة البحر الأبيض المتوسط، هي إسبانيا وإيطاليا والبرتغال وتونس والجزائر وفرنسا وليبيا ومالطة والمغرب وموريتانيا.

وتشارك البرتغال، عن طريق الاتحاد الأوروبي، في برامج مختلفة بشأن تحديد الأسلحة في منطقة الساحل، تقضي بأمور منها وسم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعقبها.

ووفرت البرتغال دون تأخير إحدى طائراتها لضمان سلامة وأمن السفينة Cape Ray التابعة للولايات المتحدة في البحر الأبيض المتوسط التي جرى على متنها تحليل للمواد كيميائية واردة من الجمهورية العربية السورية.

وتشارك البرتغال مع شركاء من المنطقة في عدة مجالات لزرع السلاح من أجل تعزيز سلامة منطقة البحر الأبيض المتوسط وأمنها.

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥]

لأسباب تاريخية وجغرافية، تمثل منطقة البحر الأبيض المتوسط على الدوام أولوية بالنسبة لإسبانيا في جميع الجوانب.

ويرد نص واضح على التزام إسبانيا الراسخ بتعزيز الأمن والتعاون في هذه المنطقة في استراتيجية الأمن القومي لإسبانيا المعتمدة في عام ٢٠١٣ والتي تنص على أن أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط هما الأولويتان الاستراتيجيتان الرئيسيتان فيها.

ويكتسي السلام والاستقرار والازدهار في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط أهمية قصوى لأمن إسبانيا وأوروبا بأكملها. ويطرأ حالياً تحول على موقعنا الاستراتيجي في تلك المنطقة بسبب عمليات تغيير تمثلت نتيجتها الرئيسية حتى الآن في الانتخاب الديمقراطي لحكومات خاضعة للمساءلة أمام مواطنيها. والتعقيد هو سمة عمليات الانتقال كافة وهي عمليات تنطوي على فرص كما تنطوي على مخاطر. وقد يؤدي إقصاء فئات اجتماعية أو استخدام العنف لكسب مزايا سياسية إلى قدر كبير من عدم الاستقرار الذي يستصحب معه نتائج في غاية السلبية على البلدان المطلة على الساحل الجنوبي وعلى أمن المنطقة بأسرها.

وستدعم إسبانيا، بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي، الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة لتحقيق المزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن المزيد من الاستقرار السياسي. فاستقرار منطقة البحر الأبيض المتوسط وديمقراطيتها وزيادة ازدهارها أفضل ضمانات لأمن جميع بلدانها. إلا أن عدم الاستقرار السياسي وانعدام الفرص الاقتصادية أمام جزء كبير من سكان هذه البلدان لهما تداعيات مباشرة على أمن منطقة الساحل وبإمكانهما التأثير على إسبانيا وأوروبا.

والمغرب العربي منطقة تحظى باهتمام خاص لدى إسبانيا. ويتعين علينا أن نتصدى، بالتعاون مع البلدان الأخرى بالمنطقة، للتحديات المشتركة بين بلدان الشاطئ، مثل تعزيز سيادة القانون والتنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي وتوطيد النماذج الاقتصادية التي تشجع على احتواء جميع المواطنين وتحقيق الاستقرار لإمدادات الطاقة وتنظيم وضبط تدفقات المهاجرين ومكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات، وغيره من أشكال الاتجار الدولية غير المشروعة.

وستدعم إسبانيا الأمن المشترك لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، ليس بشكل ثنائي فحسب، بل أيضا عن طريق تعزيز وقيادة أطر التعاون الأوسع نطاقا، مثل الاتحاد من أجل المتوسط وسياسة الحوار الأوروبية وغيرهما من المحافل، من قبيل مبادرة مجموعة الـ ٥+٥ للدفاع أو الحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي أو مبادرة اسطنبول للتعاون لعام ٢٠٠٤.

وما زالت منطقة البحر الأبيض المتوسط تشهد نزاعات ممتدة منذ وقت طويل وشديدة التعقيد تؤثر على أمن الجميع. فالأزمات التي من قبيل ما تعيشه ليبيا والجمهورية العربية السورية تذكرنا بمنطقة هشة أمنيا ليست بمعزل عن تأثير أفعال حركات متطرفة موجودة في مناطق أكثر بعدا تستغل انعدام استقرار الدول لاحتلال أماكن لا تصل إليها يد الحكومة.

وستواصل إسبانيا، على وجه الخصوص، العمل في إطار الاتحاد الأوروبي من أجل التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني وفقا للمبادئ المتفق عليها. وفيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية، فإن إسبانيا وفقا لقرارات الأمم المتحدة وباعتبارها عضوا في مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية ستظل على التزامها الدؤوب بالتوصل إلى حل سياسي عادل ودائم يقبله كل طرف. وستسهم إسبانيا أيضا في التوصل إلى حل عادل ونهائي لمشكلة قبرص وستتعاون مع تركيا بصفتها فاعلا إقليميا مهما لأمن منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط واستقرارها.

ويفضّل الأمر التوجيهي للدفاع الوطني ٢٠١٢/١ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢ السياق الاستراتيجي الذي يحدد أهم المسائل على الساحة الدولية؛ ومن بين هذه المسائل ظهور قوى عالمية جديدة وتعزّز قوى عالمية أخرى قائمة، والأزمة المالية والاقتصادية العالمية، واضطرابات منطقة البحر المتوسط، وتزعزُع استقرار منطقة الساحل، والانتشار النووي، والقرصنة.

ومن منظور السياسة الدفاعية لإسبانيا، تحتاج منطقة البحر المتوسط إلى إطار للعمل واتخاذ القرار المستمرين. وهناك معايير تحكم هذه السياسة فتطبعها بالخصائص التالية:

- التقيد التام بالشرعية الدولية؛
- التركيز بقوة على تعددية الأطراف، وهي سمة تتجسد في إطار مبادرات ومنظمات شتى تشارك فيها إسبانيا: الحوار المتوسطي داخل منظمة حلف شمال الأطلسي؛ والاتحاد من أجل المتوسط () داخل الاتحاد الأوروبي؛ والأنشطة المضطلع بها مع شركاء التعاون في البحر الأبيض المتوسط لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ ومبادرة مجموعة الـ ٥+٥ للدفاع، التي تشارك فيها إسبانيا مع تسعة بلدان أخرى على كلا شاطئ البحر الأبيض المتوسط. وقد دأبت إسبانيا، في كل هذه المحافل المتعددة الأطراف، على إظهار سياسة دؤوبة وعلى قدر كبير من الالتزام من حيث الأدوار ذات الصلة التي تقوم بها في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛
- دعم جميع المبادرات الأمنية والدفاعية التي تيسر الحوار وتحفز على التعاون الثنائي فيما بين بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط، بطرق منها الدبلوماسية الدفاعية على وجه الخصوص.

وجودنا في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط هو دليل على هذه السياسة الدؤوبة التي تتسم بقدر كبير من الالتزام. فهناك حاليا ٥٧٦ إسبانيا في صفوف قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي تتمثل مهمتها المعقدة في العمل على إحلال الاستقرار العام في بقعة لها خصوصيتها ويترتب على ما يحدث فيها كثير من التداعيات بالنسبة للمنطقة والشرق الأوسط والعالم.

ومع ذلك، لا يمكن إنكار أن منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة على درجة كبيرة من التعقيد وذات نظم اجتماعية ودينية واقتصادية وقيمة متنوعة؛ وبالتالي، فإن أكبر تحد هو إيجاد أو وضع الاستراتيجيات التي تعزز التكامل والتعاون.

يضاف إلى ذلك أن هناك اختلافات بينة في التصورات، منها ما يتعلق بالأمن والدفاع. وقد يشكل إنشاء منظومة تدابير لتعزيز الثقة والأمن فيما بين بلدان البحر الأبيض المتوسط أمرا حاسم الأهمية. ويمكن أن تتمثل نقطة البداية في وضع نظام مبرهن على فعاليته، من قبيل النظام الموجود فعلا داخل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إذا تم تكييفه لسياق منطقة البحر الأبيض المتوسط، مع التركيز بوجه خاص على منع الانتشار، باعتبار ذلك

أفضل وسيلة لمواجهة عدم التزام الجهات التي ليست دولا بالمعاهدات الدولية لتحديد الأسلحة في البلدان التي تعاني مشاكل أمنية.

ويمكن أن يستند النظام إلى ميثاق أمني لمنطقة البحر الأبيض المتوسط تعتبر فيه منطقة البحر المتوسط الجغرافية منطقة أمنية متكاملة. ويشمل مجموعة من التدابير لتعزيز الثقة والأمن ومدونة قواعد سلوك لبلدان البحر الأبيض المتوسط وآلية لتبادل المعلومات تتيح لتلك البلدان تنسيق برامجها الأمنية مع بعضها البعض بشكل أفضل.

وفي ما يلي بعض التدابير التي يتعين اتخاذها لتعزيز الثقة المتبادلة، وبالتالي توطيد الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط:

- تعزيز التعاون لمواجهة التحديات الأمنية على الصعيد العالمي، أي انتشار أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، والجريمة المنظمة، وتدفقات أعداد هائلة من السكان، والاتجار بالمخدرات؛
- إنشاء آليات للتشاور وتبادل المعلومات العسكرية؛
- التعاون على إنشاء آليات لمنع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات وإعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع؛
- التشجيع على توقيع المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بترع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، والتصديق عليها، والنهوض بأهدافها؛
- التشجيع على إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها في الشرق الأوسط؛
- تعميق التعاون والتكامل بين بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط في عمليات حفظ السلام، ولاسيما المتعلقة منها بهذه المنطقة الجغرافية، وزيادة إسهامها في هذه العمليات؛
- تعزيز برامج التعاون والمساعدة في مجال الأمن والدفاع، مع زيادة تبادل الوحدات العسكرية والمراقبين العسكريين في إطار المناورات أو الدورات التدريبية أو زيارة الوحدات العسكرية أو اجتماعات هيئات الأركان؛
- تعزيز وتوطيد آليات الدعم الذي تقدمه القوات المسلحة للسلطات المدنية في حالات الطوارئ والكوارث؛

- استمرار الجهود التي تبذلها كلية مجموعة الـ ٥+٥ للدفاع (إسبانيا وإيطاليا والبرتغال وتونس والجزائر وفرنسا وليبيا ومالطة والمغرب وموريتانيا). وقد أُطلقت رسمياً مسيرة إنشاء هذه الكلية بصدر إعلان كاغلياري الوزاري في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وهي مؤسسة تعليمية أنشئت على شبكة الإنترنت لتناول قضايا الدفاع والأمن المشتركة في البلدان العشرة المشاركة ولتحسين الوعي المتبادل من جانب بلدان شاطئي غرب البحر الأبيض المتوسط، فضلاً عن تيسير تبادل الخبرات وإقامة اتصالات لإنشاء شبكة بين الدارسين في الكلية. ويجري سنوياً تقاسم الاضطلاع بأنشطة الكلية بين البلدان الأعضاء بصورة تطوعية؛
 - تعزيز برامج التعاون المتعلقة بالأمن البحري ومراقبة حركة الملاحة البحرية؛
 - مواصلة تنفيذ سياسة الحلقات الدراسية الدولية بشأن الأمن والدفاع في منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي تعقد سنوياً في برشلونة منذ عام ٢٠٠٢، بهدف الإسهام في النقاش السياسي والأكاديمي الدائر حول الأمن والدفاع في المنطقة؛
 - تشجيع الأنشطة التي تؤدي إلى مزيد من الشفافية في التخطيط المتعلق بالدفاع وفي عمليات مراقبة الميزانيات الوطنية؛
 - تشجيع الأنشطة الرامية إلى تعزيز الرقابة الديمقراطية على قوات الدفاع والأمن للدول.
- وعلى سبيل التنفيذ الملموس لكل ما تقدم، تولت إسبانيا في عام ٢٠١٤ رئاسة مبادرة مجموعة الـ ٥+٥ للدفاع التي يتناوب الأعضاء على رئاستها. وشملت أهم الأنشطة التي تم الاضطلاع بها عقد حلقة دراسية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في القوات المسلحة وتنظيم اجتماعات لوزراء دفاع وخارجية البلدان الأعضاء في المبادرة ووضع مقرر أكاديمي متوسط لكلية مجموعة الـ ٥+٥ للدفاع وتنفيذ تدريبات أمنية بحرية في مياه البحر الأبيض المتوسط.

قطر

[الأصل: بالعربية]

[١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥]

- وجوب إزالة أسباب التوتر في المنطقة وإيجاد حلول دائمة للمشاكل المستمرة بالمنطقة بالوسائل السلمية، تتضمن انسحاب قوات الاحتلال الأجنبية واحترام سيادة جميع

بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط ووجوب التقيد التام بمبادئ عدم التدخل بجميع أشكاله وعدم استخدام القوة أو التهديد باستعمالها وعدم جواز حيازة الأرض بالقوة، وفقاً لميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتأتي القضية الفلسطينية على رأس القضايا الملحة والعاجلة التي تتطلب حلولاً عادلة؛

- وجوب قيام بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط بإجراءات شاملة منسقة تقوم على أساس روح الشراكة المتعددة الأطراف لتحقيق الهدف العام المتمثل في تحويل منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة للحوار والتبادل والتعاون، بما يضمن السلام والاستقرار والازدهار، واتباع وسائل منها إقامة حوار تعاوني عملي المنحى على أساس دائم متعدد الأطراف بين دول المنطقة؛
- ضرورة العمل على إزالة أوجه التفاوت الاقتصادي والاجتماعي في مستويات التنمية، وكفالة الاحترام وزيادة التفاهم بين الثقافات في المنطقة؛
- على جميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط التي لم تنضم بعد إلى جميع الصكوك القانونية المتصلة بترفع السلاح ومنع الانتشار أن تقوم بذلك، مما يهيئ الظروف المطلوبة لتعزيز السلام والتعاون بالمنطقة؛
- ضرورة قيام المجتمع الدولي بتشجيع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط على مواصلة وتوطيد تعاونها في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك إمكانية لجوء الإرهابيين إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل، آخذة في الاعتبار قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي مكافحة الجريمة الدولية ونقل الأسلحة غير المشروع وإنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها بطريق غير مشروع؛
- ضرورة قيام المجتمع الدولي بتشجيع دول المنطقة على تهيئة الظروف الضرورية لتعزيز تدابير بناء الثقة فيما بينها بتشجيع المصارحة والشفافية الحقيقيتين في جميع المسائل المتعلقة بأمن المنطقة الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن العالمي.